الطلبة العرب، في الجامعات الاسرائيلية، ٢٥٠٠ طالب وطالبة موزعين على كافة هذه الجامعات.

ويتعرض هؤلاء الطلبة والاساتذة، لكافة اشكال الاضطهاد القومي، والفصل التعسفي كلجؤ السلطات الاسرائيلية الى تأخير موعد اعلان نتائج الثانوية العامة (البجروت)، والذي يدفع الطلبة العرب الى صرف النظر عن دخول الجامعات، وبالتالي التحول نحو سوق العمل الاسرائيلي. وفي حال دخولهم الى تلك الجامعات فان اختيارهم للتخصصات العلمية التي يريدون يبقى معدوماً؛ وتحول السلطات العسكرية دون اتمامهم الدراسات العليا، فضلاً عن اعتقالهم وسجنهم وفصلهم...

السياسة التعليمية الاسرائيلية في الضفة والقطاع

ومنذ احتلالها للاراضي العربية العام ١٩٦٧ سارعت السلطات العسكرية لفرض هيمنتها المباشرة على سير العملية التربوية والاكاديمية. وقامت باجراء تغييرات جذرية في المناهج المدرسية، فألغت المناهج العربية في القدس، وفرضت مناهج تضمنت شروحات واسعة عن تاريخ اليهود بدلاً عن التاريخ العربي، كما استبدلت الاسماء العربية لمدن الضفة الغربية وقراها باسماء عبرية[٨] وحظرت تدريس ٨١ كتاباً. واصدرت تعليمات عسكرية وزعتها على مدارس القدس العربية تتضمن اشعاراً بمنع تداول اية اطالس اجنبية وعربية، او خرائط تشير الى حدود ما قبل السنة ١٩٦٧، ولا تتضمن خرائط ضم القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان الى اسرائيل[٩]. وعملت اسرائيل على تفريغ الكتب المتبقية من اية مضامين وطنية وقومية. فحذفت الفصول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واستبدلت كلمة فلسطين بـ«اسرائيل»[١٠]، كما طالت الحملة كتب الدين الاسلامي فحذفت منها الايات التي تكرس افكاراً مثل الجهاد والتضحية او تدعو اليها.

أما بالنسبة للمدارس والمعلمين، فقد وضعت السلطات العسكرية الاسرائيلية، العراقيل الكثيرة امام تلبية حاجات المدارس العربية من المعلمين؛ الذين منعتهم من تأسيس النقابات وفصلت العديد منهم؛ واتخذت قراراً برفض التعيينات الجديدة، وبعدم توسيع المناهج بحجة الاكتفاء الذاتي في المدارس العربية.

انطلاقاً من هذه الممارسات، نستطيع بلورة اهداف السياسة التعليمية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة كالتالي:

(أ) عرقلة عملية النمو الثقافي وتطويرها كماً ونوعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) اعاقة التعاون المتبادل بين المؤسسات الاكاديمية والتعليمية، وصولاً الى تفكيك العلاقات الثقافية والوطنية بين سكان المناطق المحتلة.

(ج) استغلال قدرات الشباب الفلسطيني، وتحويلها الى قوة عمل رخيصة تعمل في دائرة الاقتصاد الاسرائيلي.

(د) تهجير الكفاءات والكوادر العلمية، التي ترفض التعاون مع السلطات الاسرائيلية.

علماً ان سعي الجامعات الفلسطينية لتطوير كلياتها وتوسيعها من اجل استيعاب